A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/PC/95
6 May 1993
ARABIC
Original : ENGLISH/SPANISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة
جنيف ، ١٩ - ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣
البندان ٥ و٩ من جدول الأعمال

حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق الخاصة بالمؤتمر العالمي

النظر في النتيجة النهائية للمؤتمر العالمي ، مع أخذ الأعمال التحضيرية ونتائج الاجتماعات الإقليمية في الاعتبار

مذكرة من الأمانة

رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من الممثل الدائم لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أود أن أبلغكم ، بموجب هذه الرسالة ، نيابة عن حكومة كولومبيا ، أن البعثة الدائمة لكولومبيا تأذن بنشر الخطبة التي ألقاها السفير لويس فرناندو جاراميو في الجامعة الأمريكية بواشنطن باعتبارها وثيقة رسمية للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان .

(توقيع): ادواردو مستري سارمينتو
السفير

صاحبة الجلالة الملكة نور ، ملكة الأردن
السيد جوزيف د. دوفي ، رئيس الجامعة الأمريكية ؛
السيد لويس و. غودمان ، عميد مدرسة الخدمة الدولية ؛
السيد كلوفيس مقصود ، مدير مركز دراسة عالم الجنوب ؛
الاستاذ ريشارد فولك ؛
حضرات الضيوف والسفراء والسيدات والسادة ،

أود أن أشكر الجامعة الأمريكية ، وبصفة خاصة مركز دراسة عالم الجنوب ومدرسة الخدمة الدولية ، لإتاحة الفرصة لي للمشاركة مع هؤلاء الزملاء البارزين المتحدثين في هذا المؤتمر عن "حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين: رؤية من عالم الجنوب" . وتعقد الجامعة هذا المؤتمر في أنسب لحظة ، لأننا الآن في المراحل الأخيرة من التحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه . ويثير هذا الاجتماع آمالا كبيرة ، لا لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب ، بل أيضا لدى الأفراد في جميع أنحاء العالم . ومن هنا فينبغي أن تواكب النتائج مستوى الآمال ، بحيث تسفر عن ثقافة عالمية بحق لحقوق الإنسان .

وبناء عليه ، أود أن اطرح عددا من الأفكار عن تصور مفاهيم حقوق الإنسان كما تراها البلدان النامية ، وبصفة خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

ويتطلب الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها تعريفا واضحا للمفهوم بغية تفادي التجاوزات والمواجهات بين الدول ، وبين الأفراد في نطاق الدولة ذاتها . إن حقوق الإنسان ينبغي أن تُفهم ككل . ويعني هذا عدم انقسامها وعالميتها وموضوعيتها وحيادها وترابطها وعدم الانتقائية في مجالها ، والامتثال لهذه الالتزامات مسؤولية لا يسع أية دولة أن ترفضها .

<u>ترابط حقوق الإنسان وعدم انقسامها</u>

نعني بالترابط وعدم الانقسام الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها جنبا إلى جنب مع الحقوق المدنية والسياسية .

ومن الضروري التذكير بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المعروفة بالجيل الثاني من حقوق الإنسان ، قد رفعتها البلدان الديمقراطية إلى مرتبة المعايير الدستورية في بداية القرن . ولم تكن تُعتبر عنصرا إضافيا للحماية ، لأنه يتعذر بدون بلوغ حدها الأدنى التمتع الفعال بالحقوق السياسية والمدنية . وما لم يكن هناك احترام للكرامة الإنسانية ، من حيث الظروف المادية للمعيشة ، فلا يمكن بلوغ الحقوق الكلاسيكية المتمثلة في الحرية والمساواة . وما لم

يتسن للمجتمعات إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تصبح الحقوق السياسية والمدنية مجرد وهم . وفي المقابل ، فإنه بدون تنفيذ الحقوق السياسية والمدنية ، لا يكون للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معنى على الاطلاق . وعلى ذلك فإن هاتين المجموعتين هما جانبا العملة . ونحن ننظر بقلق إلى ميل العالم الصناعي إلى التشديد على الدفاع عن حقوق الإنسان تعزيزها ، باعتبارها حقوقا سياسية ومدنية ، مع تجاهل الوجه الآخر للعملة . وهناك محاولة في نطاق هذا الفهم الضيق والمتحيز إلى إدانة الدول بسبب انتهاك حقوق الإنسان وإلى التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى كجزء من استراتيجية جديدة فحواها "المتهمون وموجهو الاتهام" ، كما لو لم يكن انتهاكها شرا يصيب البشرية جمعاء ، والدول جميعا . وتعتبر غالبية الدول النامية أن ضمان حقوق الإنسان التزام على كل دولة وحق لكل فرد . وهو جزء من المفهوم القائل إنه لا غنى عن السلم والديمقراطية والتنمية والرفاه الاجتماعي من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان .

الحق في التنمية

من المحتم ألا يكون التعاون الدولي العام انتقائيا أو تمييزيا . وهذا من شأنه أن يتيح للبلدان في الجنوب بلوغ مستوى من التنمية يضمن المستويات الدنيا من المعيشة لبلوغ التمتع الفعال بالحقوق الأساسية . وأنا أشير هنا إلى "الحق في التنمية" وهو حق ثابت ، على النحو المنصوص عليه في الإعلان الذي أقرته الأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من القبول المتعدد الأطراف لهذا المفهوم ، فقد ظل تطبيقه متهافتا حتى الآن . ويشكو صندوق النقد الدولي ، في تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة ، من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية ومن الصعوبات في تقديم المساعدة إلى البلدان التي تجتاز عمليات تكييف أساسية لاقتصاداتها . والأثر المباشر هو اطراد انخفاض معدلات النمو في البلدان النامية ، مما يفضي إلى حلقة مفرغة من الفقر ، يستحيل في نطاقها بلوغ الحقوق الأساسية .

وبغية ضمان التمتع الفعال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فمن الضروري توافر موارد للتنمية ، وهي ترد بصفة أساسية من التجارة ، ثم بطبيعة الحال من التعاون الدولي لصالح التنمية . وعلى جميع بلدان العالم درجة من المسؤولية في هذه العملية ولكن الكثير منها لم يواجه حتى الآن هذا الالتزام بجدية . وليس الأمر أمر استجداء موارد وإنما هو الامتثال لالتزامات مشتركة تم قطعها بين الأطراف المتعددة وبصورة طوعية في كثير من الحالات .

التدخل للأسباب الإنسانية

تعكف منظومة الأمم المتحدة على مناقشة البحث عن آليات فعالة لإنهاء الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وحماية الأشخاص المشردين داخل أراضيهم ، وللاستجابة ، من ناحية أخرى ، للكوارث الطبيعية .

وخلال السنوات القليلة الماضية تم قبول فكرة التدخل للأسباب الإنسانية بموجب النظرية الفرنسية للاستاذ بيتاتي والدكتور كوشنر ، المعروفة باسم "واجب التدخل" . وبموجب هذه النظرية أصدرت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ قراراً بعنوان "تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة" . وفي عام ١٩٩٠ تم توسيع نطاق المفهوم بإنشاء ممرات المساعدة الإنسانية . وفي عام ١٩٩١ أدرج مجلس الأمن "واجب التدخل" حين وافق على القرار ٦٨٨ لحماية الأكراد في العراق ، والقرار ٧٣٣ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي يأذن بالتدخل في الصومال ، وأخيرا ، على التدابير المتعلقة بالنزاع في يوغوسلافيا السابقة . واستندت أعمال التدخل هذه للأسباب الإنسانية إلى ضرورة حماية السكان المدنيين المشردين في أراضيهم والى الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان .

ودون إدانة لهذه الإجراءات أو إقرارها ، فمن الضروري أن نراقبها عن كثب شديد بغية تفادي التعميمات التي يمكن أن تفضي إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

لقد كان تسييس المساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان مثار قلق لا للبلدان النامية وحدها ، وإنما أيضا لكبار المسؤولين الدوليين . وتشدد منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، في تقرير حديث مقدم إلى اللجنة التنفيذية ، على أن عددا من العوامل السياسية قد حدّ من معونتها الإنسانية وأعاقها بشدة . وأعرب رئيس الصليب الأحمر الدولي في الجمعية العامة السابقة عن انشغاله وقال "إننا حين نربط الجانب الإنساني بالسياسي نجازف بتنحية الإنساني باسم السياسي" .

ويحدث الشيء نفسه في مجال "التعاون المشروط" . إذ يمكن له أن يضيع وألا يصل إلى المنتفعين وهم ، بصفة عامة ، أشد السكان ضعفا ، لأن الدول تفضل عدم حصولها عليه على قبول التدخل في شؤونها الداخلية .

عالمية حقوق الإنسان

وعودة إلى مسألة تصور مفهوم حقوق الإنسان ، فاني أود أن اتحدث عن العالمية . وحين نتحدث عن عالمية حقوق الإنسان فنحن نشير إلى تناول الظواهر التي

تصيب البشرية دون تمييز أو تحيز . وانتهاكات حقوق الإنسان ليست ظاهرة مقصورة على الجنوب . فهناك مظاهر لانتهاكات منتظمة وجسيمة لحقوق الإنسان في بعض بلدان الشمال ، مثل التعصب المرعب ، والتمييز العنصري ، وكراهية الأجانب ، والنازية الجديدة ، والتطهير العرقي والإساءات إلى السكان المهاجرين وكلها تمثل جرائم ضد الإنسانية . والتمييز هو نفي مطلق لميثاق حقوق الإنسان وانتهاك للحريات ولأبسط الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي والمواثيق الدولية والاتفاقات الخاصة المتعلقة بمكافحة التمييز .

والصورة العامة الآن باعثة على القلق . إذ على الرغم من تزايد وعي المجتمع الدولي بمبادئ الكرامة والمساواة المتأصلة في الإنسان وبصرف النظر عن القانون وعن الخطابة ، فهناك تعبيرات جديدة عن العنصرية والتمييز تحوّر الانسجام الاجتماعي على نحو خطير وتهدد سريان حقوق الإنسان واحترامها .

ووجه أوروبا يتغير على نحو بالغ السرعة . فقد دمرت نهاية المواجهة الثنائية آليات الضبط التي كانت قائمة فتسربت النزاعات العرقية والدينية والسياسية التي ظلت كامنة لسنوات عديدة . ونحن نشهد انبعاث كراهية جديدة للأجانب ترافق القوميات الجديدة .

وعودة هذا العدو المشترك إلى الظهور ترسخ الفقر والتخلف ، والتمييز ضد المهاجرين من العالم الثالث . ونحن لا نتردد في وصف ذلك بأنه "الفصل العنصري" الجديد في حقبة التسعينات . وهو فصل عنصري متوحش لا شفقة فيه . ففي دراسة حديثة مقدمة إلى حلقة دراسية لمنظمة العمل الدولية ولجنة حقوق الإنسان ، ذكر السيد لياندرو ديسبوي أن "الفقر المدقع والحرمان ، وما يترتب عليهما من عزل اجتماعي واقتصادي ، أسباب محتملة لنزوح السكان شأنها شأن النظم الدكتاتورية وحالات الاضطهاد في الماضي" . وأضاف ، "وبعيدا عن ذلك ، فإن العزل الكامل الذي يعاني منه يوميا عدد متزايد من الرجال والنساء ، ولا سيما الأطفال ، في ذلك الجزء من قارتنا ، هو في كثير من الأحيان أبلغ تعبير عن النفي المطلق لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي لا يؤثر تأثيرا سلبيا فحسب على الممارسة الحقيقية للحقوق المدنية والسياسية بل يمنعها أو يعوقها بصفة عامة . ومن هنا ينبع السؤال المثير الذي يطرح على نحو أكثر تواترا وإلحاحا في القارة يوما بعد يوم: ما هو كم الشقاء الذي يمكن للديمقراطية تحمله؟"[1] .

إن أية نظرية للإيثار خاطئة معنوياً وظالمة اجتماعيا ، وتتعارض مع كل الصكوك الدولية في هذا الصدد ، وتؤثر ، في نهاية المطاف ، تأثيرا خطيرا على الفرد . وعلينا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نجسد جهودنا لمكافحة

التمييز وعلينا أن نجعل الكرامة الإنسانية حقيقة ملموسة وصلبة يمكن أن تُبنى عليها المسؤوليات .

ورغم أن المجتمع الدولي قد بدأ أعمالا لمواجهة أكثر مظاهر "التطهير العرقي" وحشية ، فإن تلك الإجراءات لم تكن سريعة على النحو الكافي . وكانت البلدان الصناعية ضعيفة في إدانتها ولم تُتخذ الإجراءات في الوقت الملائم . وتعوق المصالح المتضاربة اتخاذ الإجراءات الفعالة لتجنب مذابح اليوم . وفي هذه الحالة فإن مجلس الأمن ، الذي لم يدخر جهدا ولا وقتا في حالة أزمات سياسية وإنسانية أخرى في الجنوب وكان "فعالا" ، يمتنع عن القيام بالعمل في حينه ، ويتيح تكرار المذابح التي حصدت ملايين من الأرواح في الحرب العالمية الثانية .

إن أي شكل من التمييز ضد البشر لأسباب تتعلق بالعنصر أو الدين أو اللون أو الأصل العرقي ، هو من الأعمال التي تهدد أهم حقوق الإنسان وتنتهكها .

وأحد الأشكال الأخرى لانتهاك حقوق الإنسان ، مما لا يقل أهمية عما سبق ، هو الاتجار في الأطفال ودفعهم إلى الدعارة واستغلال الأطفال في التصوير الإباحي ، وهي ظاهرة شاعت في عدة بلدان . وتلك مسائل تحتاج إلى إجراءات قوية ، شأنها شأن حالة الأطفال المشردين في الشوارع ، لأنها تدمر الكرامة الإنسانية .

ونحن لا نفهم لماذا تبدو هذه المشاكل ثانوية في لجان حقوق الإنسان ولماذا لا يكون لإجراءات مواجهتها طابع الأولوية . وهذا المسلك مثال واضح على المعاملة الانتقائية التي تعرضت لها حقوق الإنسان . وهو مثال على التسييس . لقد تم استقطاب المناقشة لتصبح بين المتهمين وموجهي الاتهام ، في حين أن المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هي مسؤولية عالمية على جميع الدول وحق عالمي لجميع الأفراد .

الاستنتاجات

هناك حاجة إلى التصدي بجدية لحقوق الإنسان . وعلى المؤتمر الدولي أن يجري استعراضا مستفيضا للكيفية التي تُطبق بها المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان اليوم وللنظام والصكوك اللازمين لتحسين كفاءة تنفيذها . ولا يتعلق الأمر بوضع صكوك جديدة ، بل باستخدام الصكوك القائمة بالفعل . وينبغي تجنب انتشار الآليات الاستثنائية والمخصصة ، حيث قد تبين أنها عقيمة إلى حد كبير . وينبغي أن يكون هناك تحديد واضح لولاية الأجهزة في المنظومات العالمية والإقليمية .

وفي الختام ، أو أن أوكد بصورة قاطعة أنه لا توجد في العالم اليوم ثقافة عالمية لحقوق الإنسان يندمج فيها الترابط والعالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية . وينبغي تقييد مسؤولية الدول في الامتثال لالتزاماتها ، طبقا للالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان ، باحترام مبدأي تقرير المصير وعدم التدخل .

وإذا ما تحلت جميع البلدان بالأمانة بحيث تعترف بانعدام مثل هذا الالتزام وإذا ما كنا جميعا عازمين على قبول الطابع المتكامل لحقوق الإنسان ، فيمكنني أن أقول لكم اليوم إننا سنلقي عندئذ البذور من أجل سلم دائم يقوم على أساس الاحترام لحقوق الإنسان .

الحاشية

(١) ليناردو ديسبوي: الجمعية العامة ، A/CONF.157/LACRM/9 ؛ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . "تحليل أسباب هجرات اللاجئين وغيرها من أشكال الهجرة القسرية في أمريكا الجنوبية - الاستراتيجيات الجديدة في التعاون الدولي" . صفحة ٣ من الأصل الانكليزي .

- - - - -